«شؤون مصرية» تنشر أخبار جمهورية مصر العربية في مختلف القضايا دون تحيز لحزب معين أو فئة دون أخرى، لكي تتمكن الجالية المصرية من متابعة أخبار بلادها في وطنها الثاني الكويت، و«شؤون مصرية» تفتح باب المشاركة للجالية المصرية فيها بتعليقاتهم ونقدهم وآرائهم وأسئلتهم التي سنحاول جاهدين عرضها على المسؤولين في القاهرة للإجابة عنها.
وللتواصل معنا راسلونا على فاكس رقم 24833609،
أو على البريد الإلكتروني:
egyptianaffairs@alanba.com.kw
إشراف: أحمد صبري

البنك المركزي: 23٪ تراجعاً في تحويلات المصريين بالخارج

القاهرة: كشف البنك المركزي الاسبوع الماضي أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تراجعت بنسبة 23٪ خلال 3 أشهر فقط في الفترة بين أبريل ويوليو 2009 ليصل إجمالي التحويلات إلى 1,8 مليار دولار بعد أن كانت 2,3 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وأظهرت بيانات البنك تراجع عائدات قناة السويس بنسبة 1,6٪ في الفترة بين أبريل ويونيو 2009 ليصل إجمالي العائدات إلى 2,5 مليار دولار، فضلا عن انخفاض عائدات السياحة خلال الربع الأخير من العام المالي 2009/2008 لتصل إلى 2,1 مليار دولار بعد أن كانت 2,6 مليار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

إصابة طالبتين في القاهرة وسوهاج وإغلاق فصليهما 15 يوماً والاشتباه في آخرين ببني سويف.. وفوبيا الڤيروس تجتاح مدارس 6 أكتوبر

«الخنازير» تغزو المدارس.. ومصر تطالب «الصحة العالمية» بـ 15 مليون لقاح مجاني

القاهرة: تمكنت إنفلونزا الخنازير من اختراق المدارس المصرية من أول أسبوع دراسي، حيث أعلنت وزارة الصحة رسميا تسجيل أول إصابتين لطالبتين، الأولى لطالبة تبلغ من العمر 15 سنة بالصف الثالث الاعدادي بمدرسة «راجاك أمريكان أي جي» بمحافظة القاهرة، والأخرى لطالبة تبلغ من العمر 11 سنة بالمرحلة الابتدائية بمدرسة نجع هلال بسوهاج، وأعلنت الوزارة أن الحالتين مستقرتان بعد نقلهما للمستشفى، وتم اتخاذ قرار بإغلاق الفصلين لمدة 15 يوما مع استئناف الدراسة في باقي الفصول.

كما احتجز طالبان في بني سويف، من مدرسة الشهيد محمد صفوت، وحصلا على إجازة لمدة أسبوع لمتابعة حالتيهما منزليا. وجاء إعلان الإصابتين بإنفلونزا الخنازير بين تلاميذ المدارس بعد ساعات قليلة من إعلان مجلس الوزراء أن الدراسة مستمرة، نظرا لعدم تسجيل أي حالة إصابة.

في غضون ذلك، أعلن عن اصابة مدرس بإحدى مدارس محافظة القليوبية بالڤيروس وتم احتجازه لمعالجة حالته.

وفي مدارس 6 أكتوبر أصيب التلاميذ بالخوف الشديد «فوبيا» المرض وسلموا أنفسهم لغرف العزل بالعديد من المدارس، وبعد الكشف الدقيق عليهم تبين أن درجة حرارتهم عادية جدا وأن الأمر مجرد إيحاء وخوف زائد.

وتعليقا على اصابة الطالبتين قال د.عبدالرحمن شاهين المتحدث الرسمي لوزارة الصحة «تم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية لكلتا المدرستين، وتقرر تعليق الدراسة في الفصلين اللذين تم اكتشاف الحالات فيهما لمدة أسبوعين مع استكمال الدراسة بشكلها الطبيعي في بقية الفصول».

وكان موضوع إنفلونزا الخنازير وترتيبات الوضع في المدارس موضوعا أساسيا على جدول أعمال مجلس الوزراء الأربعاء الماضي.

وقالت مصادر مسؤولة، إن وزارات الصحة والتربية والتعليم والتعليم العالي قدمت تقارير حول سير العملية التعليمة في الأيام الماضية ومعدلات الحضور أهم ما فيها هو الحالة النفسية لطلبة المدارس والجامعات، «وإن كانت الرؤية لم تتضح بصورة كاملة إلا بعد استكمال إجراءات دخول الطلبة بالكامل».

على صعيد متصل، تقدمت مصر الأربعاء الماضي بطلب لرئيسة منظمة الصحة العالمية مارغريت تشان تطلب فيه 15 مليون جرعة من لقاح إنفلونزا الخنازير مجانا، وقال وزير الصحة د.حاتم الجبلي في بيان وزعته وزارة الصحة إن مصر مستوفية لشروط الحصول على هذه الكمية من اللقاح مجانا.

وتتمثل هذه الشروط في «ارتفاع نسبة المخاطرة لڤيروس إنفلونزا الخنازير لوجود ڤيروس إنفلونزا الطيور فيها، إضافة إلى امتلاك مصر لبنية تحتية ونظام عمل قادر على تطعيم الملايين من المواطنين في فترة وجيزة، كما هو متبع في حملات التطعيم ضد مرض الحصبة وشلل الأطفال» بحسب البيان.

وفي غضون ذلك أعلنت الوزارة عن اكتشاف 4 حالات إصابة جديدة بڤيروس «إتش1 إن1» المعروف عالميا بمرض إنفلونزا الخنازير، ليبلغ إجمالي عدد حالات الإصابة البشرية بالڤيروس في مصر 1003 حالات حتى اول من امس.

وقال د. عبدالرحمن شاهين المتحدث الرسمي لوزارة الصحة إن حالات الإصابة تمثلت في حالتين مصريتين، إحداهما قادمة من دولة الإمارات العربية المتحدة والأخرى مرتبطة وبائيا بحالات مؤكدة سابقا، أما الحالة الثالثة فكانت عمانية الجنسية قادمة من سلطنة عمان والرابعة حالة ألمانية قادمة من ألمانيا.

وأضاف شاهين أنه يوجد تحت العلاج بالمستشفيات 40 حالة حتى الآن، بعد وفاة حالتين، وشفاء 961 حالة.

ومن ناحيتها أكدت تشان وفق بيان وزعه المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بالقاهرة على «عدم وجود احتكار للأدوية المضادة للڤيروس أو لقاح إنفلونزا (إتش1 إن1)».

وأشارت مديرة المنظمة إلى أنه أمكن تأمين 10٪ من القدرة الإنتاجية العالمية (300 مليون جرعة) لمنظمة الصحة العالمية لتقديمها إلى البلدان النامية، ومن المقرر ألا يتم تزويدها بهذه الكمية قبل نوفمبر المقبل، «إذ لن يقبل أي لقاح لم يخضع للاختبار المسبق أو للتسجيل من قبل سلطة وطنية تنظيمية مختصة، مضيفة أن اللقاحات المعروضة الآن تعادل لقاحات الإنفلونزا الموسمية في مأمونيتها»، بحسب البيان.

نظرات الحذر في وجوه الأطفال البريئة المكممة بانتظار ما ستسفر عنه الأيام المقبلة

أضواء على الڤيروس

وزير الصحة ممنوع: صرح وزير الصحة المصري د.حاتم الجبلي بأنه منع من دخول إحدى المدارس عندما كان يريد أن يتفقد الحالة الصحية داخلها، موضحا أن مدير المدرسة جاد المولى منعه من الدخول إلا إذا كان لديه إذن من مديرة المنطقة، وقال أحد مرافقي الجبلي لمدير المدرسة «ألم تره من قبل في التلفزيون إنه وزير الصحة»، فأجاب مدير المدرسة قائلا إنه لا يرى التلفزيون لأن أولاده يستحوذون عليه طوال الوقت.

كفر الشيخ: نفى البيان الإعلامي امس الاول عن غرفة العمليات بمركز معلومات مجلس الوزراء ما نشر في إحدى الصحف عن وجود حالات وفاة بمستشفى حميات كفر الشيخ نتيجة الإصابة بڤيروس إتش1 إن1 المعروف باسم إنفلونزا الخنازير.

إقصاء 34 مدير مدرسة: استمرارا لسوء حالة النظافة التي تسود العديد من المدارس على مستوى الجمهورية أحال م.عبدالرحمن الجزار رئيس مركز ومدينة دسوق 34 مدير مدرسة للتحقيق للإهمال في عمليات النظافة، كما أقصى محافظ قنا اللواء مجدي أيوب 26 مدير وناظر مدرسة من منصبهم وأعادهم إلي وظيفة «مدرس أول». وفي محافظة 6 أكتوبر تم استبعاد 2 من مديري المدارس بالبدرشين والعياط، وتكليف 2 بدلا منهما، لعدم التزامهما بخطة الاستعداد لمواجهة إنفلونزا الخنازير، خلال الحملات المرورية التي شنتها المحافظة لمتابعة سير العملية التعليمية بالمدارس.

حظر التدخين: أصدر وزير التربية والتعليم د.يسرى الجمل توجيهاته إلى مديري المديريات بالمحافظات وأجهزة المتابعة، بضرورة الالتزام الكامل بقرار مجلس الوزراء بتنفيذ الكتاب الدوري الخاص بمنع التدخين في جميع أرجاء المدارس، سواء المعلم أو ولي الأمر، وإعلان ذلك في أماكن بارزة بالمدارس، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المدير المسؤول في حال عدم تنفيذ القرار.

لا تيفود: نفى وكيل وزارة الصحة بحلوان د.مدحت شكري ما نسبته إليه بعض وسائل الإعلام من تصريحات بوجود حالات إصابة بمرض التيفود بالصف واطفيح، مؤكدا على عدم وجود أي حالات إصابة مؤكدة بالتيفود خلال الشهر الماضي أو الشهر الجاري حتى هذه اللحظة بالمديرية. وقال شكري إن حالات الإصابة بالمحافظة انخفضت خلال العام الحالي حيث بلغت 100 حالة فقط مقارنة بالعام الماضي 2008 حيث كانت قد وصلت إلى 190 حالة. وأرجع وكيل وزارة الصحة بحلوان انخفاض معدلات الإصابة بالمرض إلى الجهود المبذولة من إدارة الشؤون الوقائية بالمديرية في تكثيف حملاتها على عمليات المياه الجوفية وأخذ العينات منها بصفة مستمرة والتعامل مع نتائج العينات التي ترد غير مطابقة، ومخاطبة الجهات المحلية المختصة ومرفق مياه الشرب نحو استيفاء الاشتراطات الصحية للمصدر لاتخاذ اللازم نحو تطهير مصادر المياه غير المستوفاة للاشتراطات.

دراسة رسمية: «الزراعة» عاجزة عن مد الفلاحين بالتقاوي عالية الإنتاج

القاهرة: كشفت دراسة حديثة أجراها مركز «العقد الاجتماعي» التابع لمجلس الوزراء عن انخفاض كمية التقاوي المنتجة في وزارة الزراعة، وقال إنها «لا تكفي زراعة كل مساحة المحاصيل، ففي القمح كمية التقاوي عالية الإنتاج لا تكفي سوى لـ 65٪ من المساحة، وفي الذرة لا تكفي إلا 74٪ من المساحة، وفي الفول البلدي 52٪ من المساحة وفي الأرز 77٪ و38٪ في فول الصويا».

وأشارت الدراسة إلى أن «ارتفاع أسعار التقاوي في السوق المحلي يجعل جزءا من المزارعين يستخدم تقاوي من إنتاجيتهم منخفضة الإنتاجية، لذا يجب تركيز السياسات الزراعية في الفترة المقبلة على التوسع في إنتاج كميات التقاوي عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض.

ولفتت دراسة مجلس الوزراء إلى أن تحرير التجارة العالمية أدى لربط السوق المصري بالأسعار العالمية، ومع ضعف كفاءة السوق المحلي ووجود احتكارات في تسويق السلع الغذائية ارتفعت أسعار السلع المحلية بمعدل أعلى من ارتفاع الأسعار العالمية. وأوضحت التقديرات ارتفاع أسعار المستهلك للأرز بنسبة 60٪ وللبطاطس 55٪ وللبرتقال 80٪ والعنب 70٪ والألبان المحلية 40٪ ومنتجات الألبان 65٪ والبيض 50٪ ولحوم الدواجن 75٪ واللحوم الحمراء 32٪ والأسماك 38٪.

وأبدى أستاذ الاقتصاد الزراعي د.حمدي الصوالحي اندهاشه، خلال عرض هذه الورقة البحثية «دور السياسات العامة في مواجهة الأزمات العالمية: السياسة الزراعية» التي قدمها لمركز العقد الاجتماعي التابع لمجلس الوزراء من نفض يد الدولة من دعم الأسمدة، باعتبار الفلاح المصري من أشد المتضررين من تقلبات السوق العالمي، وأن مصر أولى الدول بالدعم. وتوقع حالات تعطيش للسوق بداية من العام المقبل، وهو الذي سيشهد وقف دعم الأسمدة، بسبب تكتل شركات إنتاج الأسمدة إذا زاد الطلب عليها وهو ما سيحدث بديهيا وستباع بسعر عال على الفلاح.

وطالبت رئيسة مركز «العقد الاجتماعي» د.سحر الطويلة خلال ورشة العمل التي عقدت أخيرا لمناقشة الورقة البحثية بضرورة «ربط روابط المياه التي تشرع وزارة الري في إنشائها والتوسع فيها بين المزارعين، بفوائد مباشرة تعود عليهم من الحكومة حتى تتأصل وتصبح ثقافة سائدة بين المزارعين في جميع المحافظات بدلا من انحسارها وتراجعها».

تحايل تجاري بتقليل وزن الكيلو إلى 900 غرام وبيعه بثمن أقل

سعر السكر يقفز بجنون: 5 جنيهات للكيلو بدلاً من 3

القاهرة: تشهد المجمعات الاستهلاكية إقبالا من المستهلكين على شراء السكر بسبب أزمة اختفاء السكر وقلة المعروض بالمحلات الخاصة وارتفاع سعره بها حيث يباع بالمجمعات بسعر 350 قرشا أما المحلات والسوبر ماركت فتحدد سعر الكيلو من 4 جنيهات إلى 450 قرشا ويصل في بعضها الى 5 جنيهات.

من جانبهم أكد مديرو المجمعات ان السبب في تفاقم الأزمة هو إقبال أصحاب مصانع الحلويات والكعك على شراء كميات كبيرة من السكر في رمضان والعيد مما أدى إلى قلة المعروض وجعله غير متوافر إلا بأعداد محدودة مما جعلنا نضطر لتحديد كميات معينة للزبائن من 3 إلى 5 كيلوغرامات وحفظ شكل المستهلك هو الضمان الوحيد لتحقيق العدالة في التوزيع.

بدورهم أرجع التجار والصناع السبب في ارتفاع سعر الكيلو الى أن سعر الطن ارتفع بنسبة 25٪ حيث بلغ 3750 جنيها بعد أن كان يباع بـ 2750 جنيها، مما أدى إلى زيادة سعر الكيلو إلى 3,75 جنيهات و4 و5 جنيهات بعد أن كان يباع بـ 3 جنيهات فقط، وأرجعوا هذه الارتفاعات إلى الزيادة في الأسعار العالمية ونقص المخزون العالمي من السكر، مؤكدين في الوقت نفسه عدم وجود عجز في السكر (سواء الحر أو التمويني).

وأكد حسن كامل رئيس مجلس إدارة شركة الدلتا للسكر أن هذه الزيادة جاءت على عدة مراحل خلال الشهر الماضي حيث ارتفع سعر الطن من 2750 جنيها إلى 2950 جنيها ثم قفز إلى 3750 جنيها.

وأرجع سبب هذا الارتفاع إلى انخفاض المخزون العالمي من السكر مما أدى إلى قلة المعروض في السوق، وبالتالي ارتفاع الأسعار، موضحا أن البرازيل (أكبر منتج مورد في العالم للسكر) حولت جزءا كبيرا من إنتاجها إلى الوقود الحيوي، وحدوث فيضانات كبيرة أدى إلى غرق نسبة كبيرة من محصول القصب، بالإضافة إلى حدوث عجز 10 ملايين طن سكر في الهند التي تعتبر ثاني منتج (مورد) في العالم بعد البرازيل.

وتوقع كامل استمرار الارتفاع لمدة 10 أشهر مقبلة، مؤكدا في الوقت نفسه توافر السكر التمويني لمدة عام، وتوافر نصف مليون طن سكر (حر) لدى الشركات يكفي الاستهلاك المحلي حتى نهاية العام، متابعا أنه مع بداية العام المقبل 2010 سيتم طرح الإنتاج المحلي في الأسواق الذي يكفي لمدة 7 أشهر، ولن تحدث أزمة في السكر لمدة عام تقريبا، لافتا النظر إلى أنه ستحدث مشكلة في الـ 4 أشهر الأخيرة من عام 2010 إذا لم يتم توفير الكميات المطلوبة.

وأشار إلى أن حجم الاستهلاك المحلي من السكر يبلغ 2,7 مليون طن سنويا، تنتج مصر منها 1,7 مليون طن ويتم استيراد النسبة المتبقية من الخارج.

والكلام نفسه أكده صلاح عبدالعزيز عضو شعبة البقالة بغرفة القاهرة التجارية قائلا إن النصف الثاني من أغسطس الماضي لم تحدث فيه أي تعاقدات لاستيراد السكر من قبل التجار على أمل انخفاض الأسعار، واتهم الحكومة بالاعتماد على القطاع الخاص في استيراد السكر مما أدى إلى ارتفاع أسعاره بطريقة غير مبررة، وأكد أن بعض التجار لجأوا لحيلة للتغلب على هذه الزيادات عن طريق تخفيض حجم العبوة (كيس السكر) من كيلو (ألف غرام) إلى 900 غرام للعبوة، موضحا أن التجار يتفقون مع الشركات المنتجة للسكر على أن تنتج لهم عبوات ناقصة الوزن (100 غرام في الكيلو) بحيث يصبح سعر اللفة أو «الباكت 10 كيلوغرامات» بثمن 9 كيلو أي يتم تخفيض كيلو في كل باكت، مشيرا إلى أنهم يعتمدون على عدم وعي المستهلك وانجذابه إلى السعر الرخيص.

مستشار وزير التضامن أكد توزيع 18 كوبوناً سنوياً لكل أسرة لشرائها بـ 5 جنيهات

درويش لـ «الأنباء»: استبدال الدعم العيني بالنقدي لأنبوبة البوتاجاز العام المقبل وبيعها بـ 49 جنيهاً

وزارة البترول تنفي إصدارها أي قرارات خاصة بإلغاء الدعم على الأنابيب

القاهرة ـ شيماء فاروق

حالة من التوتر والقلق تسيطر على الشارع المصري بعد الإعلان عن إلغاء الدعم على أنابيب البوتاجاز خلال العام المقبل، رغم التأكيدات الحكومية بأنها ستغطي احتياجات الأسر المصرية من أنابيب البوتاجاز عبر كوبونات يتم توزيعها بدءا من العام المقبل، على أن تباع هذه الأنابيب بسعر تكلفتها الحقيقي في السوق والتي تصل إلى 49 جنيها للأنبوبة الواحدة، وهو ما اعتبره الكثيرون خطوة أولى في طريق إلغاء الدعم على جميع منتجات الطاقة خلال 5 سنوات ما عدا أنبوبة البوتاجاز والتي سيتم دعمها نقديا.

من جانبها نفت وزارة البترول ما تردد عن صدور أي قرارات من جانبها خاصة بإلغاء الدعم على أنابيب البوتاجاز أو قرب تطبيقه، وأكدت أن الدعم على أنابيب البوتاجاز مستمر ولم يطرأ عليه أي تغييرات.

من جانبها أكدت وزارة التضامن الاجتماعي ما تردد حول هذا الأمر، وأكد درويش مصطفى مستشار وزير التضامن لقطاع التموين لـ «الأنباء» أنه بالرغم من أنه لم يتم تحديد ميعاد نهائي للبدء في اتخاذ إجراءات خاصة بإلغاء الدعم على أنابيب البوتاجاز وتطبيق نظام الكوبونات، خصوصا أن الوزارات المعنية بهذا الأمر وهي وزارات المالية والبترول والتضامن الاجتماعي لم تتخذ قرارات نهائية في هذا الشأن، إلا أنه من المتوقع أن يبدأ التنفيذ خلال العام المقبل، موضحا أن دور وزارة التضامن سيقتصر على الرقابة على التوزيع وضبط الأسعار.

وأشار درويش إلى أنه طبقا لنظام الكوبونات سيتم تحديد حصة لكل الأسر المصرية التي ليس لديها غاز طبيعي في المنزل بدون استثناء، ويتم إعطاؤها كوبونات لشراء أنابيب البوتاجاز تكفي احتياجاتها لمدة عام، وهي 18 كوبونا سنويا تمكنها من شراء 18 أنبوبة بوتاجاز، بسعر 5 جنيهات للأنبوبة، وسيتم صرف الأنابيب من خلال المستودعات أو موزعي الأنابيب.

وأضاف درويش أنه في حالة إذا احتاجت الأسرة أكثر من 18 أنبوبة سنويا، فإنها تلبي الزيادة في استهلاكها، بشراء الأنبوبة بسعر 10 جنيهات. ويرى بعض الخبراء أن الحكومة ستدرس متوسط استهلاك الأسرة المصرية من أنابيب البوتاجاز، وبناء عليه ستحدد قيمة المبلغ الشهري الذي ستعطيه لكل واحدة منها، موضحين أن سعر التكلفة الحقيقي للأنبوبة يبلغ 19 جنيها، وبالتالي فإذا كان متوسط الاستهلاك الأسري أنبوبتين شهريا، فإن كل أسرة ستحصل على 38 جنيها من الحكومة كل شهر، يذكر أن سعر التكلفة الحقيقي لأنبوبة البوتاجاز يصل إلى 49 جنيها، في حين أن تكلفة الأنبوبة الأكبر حجما تصل إلى 95 جنيها. وسيستثني النظام الجديد بعض الفئات التي كانت تستفيد من دعم أنبوبة البوتاجاز، مثل المطاعم والفنادق والمراكب العائمة وباعة الأطعمة المتجولين، الذين سيشترون الأنابيب التي يحتاجونها بسعر تكلفتها الحقيقي من السوق، والبالغ 57 جنيها دون الحصول على دعم نقدي من الحكومة، يذكر أن تلك الفئات تحصل على الأنابيب في الوقت الحالي بسعر 16 جنيها بعد الدعم الحكومي.

«البترول» تنفي و«التضامن» تستعد.. هل ستلبي احتياجات الأسرة المصرية من أنابيب البوتاجاز دون مغالاة؟